د. محمد غاليم
د. أحمد بريسول د. عبد الرزاق تورابي

في اللسانيّات العربيّة

مبادئ نظريّة وظواهر وصفيّة

كنوز المعرفة

في اللسانيّات العربيّة

مبادئ نظريّة وظواهر وصفيّة

د. محمد غاليم
د. أحمد بريسول د. عبد الرزاق تورابي

كنوز المعرفة

دار كنوز المعرفة
للنشر والتوزيع

الأردن ـ عمان ـ وسط البلد ـ شارع
الملك حسين ـ مقابل بنك الإسكان
+962 6 4655877
+962 79 5525494
712577 عمان
dar_konoz@yahoo.com
info@darkonoz.com
www.darkonoz.com

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2021/2/976)

410

الحسن، احمد بريسول

في اللسانيات العربية: مبادئ وظواهر وصفية / احمد بريسول الحسن ،محمد عاليم ، عبدالرزاق توارابي.-عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2021م.

() ص.

ر.إ.: 976/2/2021

الواصفات : اللسانيات // النحو // قواعد اللغة // اللغة العربية

رقم الإيداع لدى دائرةالمكتبة الوطنية : (976/2/2021)

الطبعة الأولى

1443هـ ≈ 2022م

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطي

المحتوى

تقديم 7

في تحديد البنية المقولية لاسم الفاعل

الدكتورة بشرى أفراح 9

سكون الاستعارات التصورية وديناميةالمعنى

الدكتور أحمد بريسول 33

الأفعال التي لا ماضي لها في اللسان العربي، مقاربة صرافية مبتكرة

الدكتور محمد التاقي 73

إلصاق ضمير الشخص الأول المفرد، البدائلية الصرفية والتعديل الصّواتي

الدكتور عبد الرزاق تورابي 109

المتكلم وصناعة النحو

الدكتور محمد الرحالي 145

روابط الفصل بين الدلالة والمنطق

الدكتور عبد الصمد الرواعي 193

حول بنية التفضيل

الدكتورة سعاد صغير 229

اللسانيات علمًا معرفيًا

الدكتور محمد غاليم 247

الخصائص الصرفد صواتية للمعجم العربي

الدكتور محمد الوادي 273

أنماط الأفعال اللاناصبة في اللغة العربية دراسة مقارنة

الدكتور عبد الإله حجاج 299

اكتساب مهارة القراءة، معالجة لسانية ومعرفية وعصبية

الدكتور توفيق سعد الدين 325

عبد الصمد الرواعي
جامعة شعيب الدكالي

روابط الفصل بين الدلالة والمنطق

تقديم:

يهدف هذا المقال إلى تطوير مقاربة دلالية ومنطقية للروابط (*Connectives*) عموما وروابط الفصلعلى وجه خاص لرصد السلوك الدلالي والمنطقي الذي تبديه هذه الأخيرة.فخلافا للغات طبيعية أخرى، تفتقر اللغة العربية إلى أوصاف دلالية ومنطقية كافية عن الروابط: طبيعتها وعددها ووظائفها والمعاني والدلالات المسندة إليها. فبتدقيق النظر في الكتابات النحوية واللغويةالعربية القديمة والحديثة، يتبين أن هذه الكتابات ركزت في معالجتها للروابط/ الأدوات على السمات الإعرابية التي تسندها إلى باقي المقولات (الأسماء والأفعال) والخصائص العاملية التي تفرزها في إطار تقديم مقاربة تركيبية لهذه الروابط. وهي أبحاث ذات قيمة علمية هامة دون شك، غير أن هذا الموضوع يحتاج إلى أبحاث وأوصاف جديدة تطور مقاربة يجمعها إطار نظري موحد ومعالجة نسقية للمعاني التي تعبر عنها الحروف في اللغة العربية[1].

(1) تتضمن الكتابات النحوية العربية القديمة مجموعة من المقارباتالدلالية لمختلف أنماط الروابط، التي يسمونها حروفا تارة وأدوات تارة أخرى. غير أن هذه المقاربات تفتقر إلى إطار نظري موحد ومعالجة نسقية للمعاني والدلالات التي تبديها هذه الحروف. للاطلاع على مقاربات عربية للروابط/ لحروف لمعاني، من وجهة نظر دلالية، أحيل على:

- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني.
- الزجاجي: حروف المعاني.
- الرماني: معاني الحروف.
- المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني.

ويثير البحث في روابط الفصل قضايا وإشكالات عديدة، من جملتها:

- خاصية الالتباس وتعدد المعاني اللذين يمكن أن تدل عليهما روابط الفصل[1].
- إشكال التمييز بين الفصل الحصري والفصل الاشتمالي؛
- وجوه التداخل بين الفصل والشرط والاقتضاءومظاهر التفاعل الناشئ بينها.

ويختلف التأويل الدلالي لروابط الفصل في اللغات الطبيعية نوعيا عن التأويل الذي يتم إسناده إليها في اللغات الاصطناعية، بفعل الالتباس والغنى التركيبي والدلالي اللذين تعبر عنهما روابط الفصل، والروابط عموما، في اللغات الطبيعية. ولعل هذهالميزة، التي تحظى بها هذه الأخيرة، تفرض على الباحث تحديد طبيعة القواعد والقيود الدلالية والتداولية المفروضة على القضايا المربوطة بإجمال والقضايا المفصولة خصوصا، بغاية تفسير سلوكها التركيبي والدلالي والمنطقي. وهذا ما يطمح هذا البحث إلى اقتناصه والإمساك به.

وتنتظم البحث ثلاث فقرات رئيسة: ففي الفقرة الأولى، ندقق في روابط الوصل وروابط الفصل وروابط التعارض في الكتابات النحوية العربية، بوصفها تمثل ثلاث طبقات فرعيةضمن حروف العطف. وتتماثل هذه الطبقات الثلاث من الروابط على مستوى التركيب، لكنها تختلف على مستوى المعاني والدلالات التي تسند إليها. ينضاف إلى ذلك التباين الدلالي والمنطقي الناشئ بين روابط كل طبقة من هذه الطبقات الثلاثة.

ونرصد في الفقرة الثانية روابط الفصل في الأبحاث المنطقية، باعتبارها روابط تنتمي إلى مبحث منطق القضايا وتضطلع بمهمة بناء قضايا مركبة، انطلاقا من قضايا ذرية، تحكمها قواعد جودة التكوين والاشتقاق والاستنتاج. ونبين، في سياق ذلك، أن الروابط في النظام المنطقي تعبر عن سلوك دقيق وصارم لا يقبل الالتباس أو التداخل بين وظائفها ودلالاتها.

---

(1) للتفصيل أكثر في الإشكالات التي تثيرها الروابط عموما وروابط الوصل على وجه الخصوص، راجع:

- عبد الصمد الرواعي (2018): روابط الوصل، مقاربة دلالية منطقية، صص361-384.

ونخصص الفقرة الثالثة لمناقشة الإشكالات التي تثيرها روابط الفصل في اللغات الطبيعية، لتكون مدخلا للتمييز ضمن أنماط الفصل بين الفصل الحصري والفصل العرضي والفصل الضروري والفصل الاشتمالي، ولفحص مختلف الخصائص الدلالية والمنطقية والتداولية التي يحظى بها هذا النمط من الروابط، مدققين في علاقة الفصل بالشرط والاقتضاء.

1. العطف وروابط الفصل في الكتابات النحوية العربية:

تتمثل روابط الفصل في اللغة العربية في جملة من الوحدات المعجمية التي تنتمي إلى مقولة الحروف، وهي: [أو] و[أم] و[إما]. واعتبرتها الكتابات النحوية العربية طبقة فرعية ضمن ما تمت تسميته بـ"حروف العطف" التي تتأطر ضمن موضوع التوابع، إضافة إلى طبقة روابط الوصل، المتمثلة في: "الواو، الفاء، ثم وحتى"؛ وروابط التعارض المتجلية في: "لكن، بل، لا". وفي هذا الشأن، يقول ابن يعيش: "وحروف العطف عشرة على ما ذكر، وهي: الواو والفاء وثم وحتى، وأو وأم وإما مكسورة مكرَّرة، وبل ولكن ولا. فالأربعة الأول متواخية، لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد؛ وهو الاشتراك في الفعل...، والثلاثة التي تليها في العدة متواخية؛ وهي: "أو وأم وإما" من جهة إنها لأحد الشيئين أو الأشياء...، وبل ولكن متواخيتان، لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأول في النفي والإثبات و"لا" مفردة"[1].

ويعتبر الفصل نمطا من أنماط العطف. ويحيل مصطلح العطف (*Coordination*) على بنيات تركيبية تكون فيها وحدتان أو أكثر من نفس النمط مقترنتان بوحدة أكبر وتشتملان على العلاقات التركيبية نفسها مع عناصر محيطة أخرى. وقد تكون هذه الوحدات كلمات أو مركبات أو جملا[2].

ويصف ابن هشام العطف بأنه "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها. وهي نوعان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى: إما مطلقا، وهو

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 5، ص 4-5.

(2) ينظر، في هذا الشأن، في:

- *Martin Haspelmath (2007): Coordination, p 1.*
- *Aloni Maria (2016): Disjunction, p 16.*

الواو والفاء وثم وحتى؛ وإما مقيدا، وهو: "أو" و"أم"، فشرطهما أن لا يقتضيا إضرابا؛ وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عمَّا قبله، وهو "بل" عند الجميع، و"لكن" عند سيبويه وموفقيه، وإما لكونه بالعكس وهو "لا" عند الجميع"[1].

بتدقيق النظر في هذين النصين النحويين ونصوص مماثلة، يمكن أن نبدي عددا من الملاحظات الوصفية، التي يمكن البناء عليها في إطار بلورة مقاربة دلالية ومنطقية للروابط بصفة عامة وروابط الفصل بشكل خاص. ويمكن تجسيد هذه الملاحظات في المعطيات التالية:

- قاربت الكتابات النحوية العربية روابط الفصل في ضوء ظاهرة العطف، التي تحكمها علاقة التبعية التي تقوم بين تابع (معطوف) ومتبوع (معطوف عليه)، كظواهر النعت والتوكيد والبدل، وليست العلاقة العاملية التي يمكن أن تنشأ بين العامل والمعمول. وهي رؤية تحليلية تحكمها خلفية صورية تهدف إلى بناء نظرية موحدة للتوابع، تكمن في الانشغال بالتماثل في السمات الصورية بين التابع والمتبوع، المتجسدة في سمة الإعراب (*Case*) وسمة الجنس(*Gender*) وسمة العدد (*Number*) وسمة الحد (*Determiner*) (التعريف/ التنكير)؛
- تتضمن حروف العطف في الكتابات النحوية العربية ثلاث طبقات من الروابط. ومن وجهة نظر دلالية ومنطقية، يمكن أن نصطلح عليها بطبقة روابط الوصل (الواو والفاء وثم وحتى) وطبقة روابط الفصل (أو وأم وإما) وطبقة روابط التعارض (لكن وبل ولا). ومن وراء التماثل الإعرابي والتركيبي اللذين تعبر عنهما هذه الطبقات الثلاث من الروابط، هناك تباين جوهري بينها. ويرتبط الاختلاف بين هذه الأنماط الثلاث بالخصائص الدلالية والمنطقية (وربما التداولية) التي تظهرها كل طبقة من هاته الطبقات من الروابط.

بتفحص مظاهر التغاير الناشئة بين أنماط الروابط الثلاث الواردة في المعطيات من (1) إلى (3):

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص354.

(1) سافر الوزيرُ **والسفيرُ**.

(2) تزوجْ زينبَ **أو** أختَها.

(3) إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تخشى بوادره * **لكنْ** وقائعهُ في الحرب تُنتظَرُ

نستنتج، ارتباطا بتصور النحاة، أن الرابط الواو يمثل أحد روابط الوصل، الذي يعبر عن مطلق الجمع والاشتراك. لأجل ذلك، يقرر ابن هشام القاعدة التالية: "ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى: إما مطلقا، وهو الواو والفاء وثم وحتى"[1]. فالمعطى (1أ) يوحي بعدة أشياء:

- اختلاف في **منفذ الحدث**؛
- **التماثل التركيبي**: ويتجلي في حمل المعطوف والمعطوف عليه السمة الإعرابية نفسها(الرفع) والوظيفية التركيبية ذاتها (الفاعل) والدور الدلالي عينه (المنفذ). وهذه الخصائص التركيبية تتقاسمها روابط الوصل (الواو) والفصل (أو) والتعارض (لكنْ) جميعا. وهذا ما عبر عنه ابن هشام بـ"التشريك في اللفظ"؛
- **التماثل الدلالي**: ويتجسد في التماثل الموجود في المحمول/ الحدث/ الواقعة/ الحكم ارتباطا بالمنفذين (الوزير والسفير)؛ وهو ما أشار إليه ابن هشام بـ"التشريك في المعنى". وتتقاسم بقية روابط الوصل (الفاء وثم وحتى) مع الرابط "الواو" في هذه الخصائص الدلالية. غير أن روابط الفصل وروابط التعارض لا تعبر عن هذه الخاصية. وهذا يعني أن روابط الفصل والتعارض تدل على مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في الخصائص التركيبية دون الخصائص الدلالية/ المنطقية؛
- **التباس في الدلالة الزمنية**: إذ ليس ثمة مؤشرات توحي بوجود تزامن الحدثين أو ترتيبهما أو عكسه، استنادا إلى المعطى (1). فالتأويل الزمني مفتوح دلاليا مع رابط الوصل بالواو. فـ"إذا قيل: "جاء زيد وعمرو" فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان: أحدهما أن يكونا جاءا معا، والثاني أن يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث أن يكون على عكس الترتيب. فإن فُهم أحد

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 3، ص 354.

الأمور بخصوصه فمن دليل آخر، كما فُهمت المعية في نحو قوله تعالى: (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ)[1]. وكما فُهم الترتيب من قوله تعالى: (إذا زُلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها)[2]. وكما فُهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخبارا عن منكري البعث: (ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا)، ولو كان للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت"[3].

وخلافا للواو، يرد الرابط "الفاء" للتعبير عن "الترتيب والتعقيب"، والرابط "ثم" الذي يدل على "الترتيب والتراخي"، والرابط "حتى" الذي يرد للدلالة على "الغاية والتدريج". "ومعنى التدريج أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف"[4]. وتعكس الآيتان الكريمتان في (4) و(5) والمعطى في (6) هذه التمايزات الدلالية الدقيقة بين الروابط "الفاء وثم وحتى"، تباعا، مقارنة بالرابط الواو في (1أ):

(4) (أماته فأقبره)[5].

(5) (فأقبره ثم إذا شاء أنشره)[6].

(6) أكل السمكةَ حتى رأسَها.

فمن الحجج التي يوردها النحاة التي تؤكد هذا التباين في الزمن من حيث الترتيب والامتداد أن الواو "لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد. وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو"[7].

وتربط الكتابات النحوية العربية روابط الفصل بالطبقة الثانية من حروف العطف، المتجسدة في "أو، أو، إما". ويعتبر ابن يعيش هذه الروابط الثلاث متواخية،

---

(1) سورة البقرة: الآية 127.

(2) سورة الزلزلة، الآية 1-3.

(3) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص282.

(4) نفس المرجع، ص284.

(5) سورة عبس، الآية21.

(6) سورة عبس، الآية22.

(7) ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص6.

لأنها "لأحد الشيئين أو الأشياء"[1]. ويقول الزمخشري عن "أو" و"إما": "وأو وإما لأحد الشيئين أو الأشياء. ويقعان في الخبر والأمر والاستفهام"[2]. ويصفهما الأرذبيلي بأنهما يردان "للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين"[3]. ويمكن التمثيل لهذين الرابطين في القضايا المعبرة عن الخبر والأمر والاستفهام، على التوالي:

(7) أ. جاءني زيدٌ أو عمرو.

ب. جاءني إما زيدٌ وإما عمرو.

(8) أ. جالِس الحسنَ أو ابنَ سيرين.

ب. خذ إما درهما وإما دينارا.

(9) أ. ألقيتَ عبد الله أو أخاه؟

ب. أَضَرَبْتَ إماً عبدَ الله وإما أخاه؟[4]

وإذا دققنا النظر في المعاني التي تسندها الكتابات النحوية العربية إلى رابط الفصل "أو"، يمكن حصرها في عدة دلالات رئيسة، من جملتها:

- **التخيير:**

وترتبط هذه الدلالة بالسياقات التي يتم فيها اعتماد شيء واحد من شيئين أو أشياء كثيرة، ولا يتم السماح بالجمع بينهما أو بينها جميعا. ونمثل لذلك بقضايا، من قبيل:

(10) أ. سيحصل على المال أو البضاعة مقابل عمله.

ب. وعد أحمد هندا أن يمنحها كتابا أو عطرا أو وردا هدية لها.

- **الإباحة:**

وقد يدل الرابط "أو" على معنى الإباحة الذي يُسوِّغ، في تصور النحاة، إمكانية الجمع بين شيئين بدل شيء واحد، خلافا لـ"أو" في المعطى السالف، الذي يرد للدلالة

---

(1) نفس المرجع والجزء، ص 5.

(2) الزمخشري: الأنموذج في النحو، ص 31.

(3) الأرذبيلي: شرح الأنموذج في النحو، 183.

(4) هذه المعطيات واردة عند ابن هشام وابن عقيل والأشموني.

على الشيء الواحد فقط ولا يقبل الدلالة على الشيئين، كما يبدو من مقارنة المعطيين الواردين في (10) المعبرين عن دلالة التخيير والمعطى (11) الذي يدل على معنى الإباحة:

(11) تعلَّمْ المنطقَ أو النحوَ.

- **التقسيم:**

ويقترن الرابط "أو" بهذه الدلالة في القضايا التي تعبر عن وجود تفصيل في الأنواع والأصناف المرتبطة بالشيء الواحد. وتمنع "أو" التي ترد بمعنى التقسيم، إمكانية الجمع بين هذه الأنواع: فالكلمة في المعطى (12) إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، ولا يمكن أن تنتمي إلى هذه الفصائل الثلاثة برمتها:

(12) الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

- **الشك:**

ويمكن أن يقترن الرابط "أو" بالدلالة على معنى الشك في الجمل الخبرية. وهي دلالة تقترن بعدم التيقن من إسناد الحكم لأحد الشيئين: فأصحاب الكهف في الآية الكريمة في (13) ليسوا متأكدين من الفترة الزمنية التي قضوها في الكهف، التي قدروها بيوم أو ببعضمن اليوم. كما أن الجملة الأخيرة في الآية توحي بقضائهم في الكهف أكثر من الفترة الزمنية التي افترضوها:

(13) ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف: 19].

وإذا كانت روابط التعارض ممثَّلةً في "لكن، بل، لا" تعبر عن التماثل التركيبي بين ما قبلها وما بعدها، أو ما سمته الأبحاث النحوية "التشريك في اللفظ"، مما يجعلها تتأطر ضمن حروف العطف، فإنها تختلف عن باقي حروف العطف المعبرة عن الوصل والفصل في كونها:

- تدل على معنى التعارض، أو ما تم التعبير عنه بـ"الإضراب" أو "الاستدراك"؛
- تقتضي دلالة التعارض ورود مكون النفي (في الخبر) والنهي (في الطلب) مع رابطي التعارض المتمثلين في "لكن" و"بل" في الجملة التي قبلها أو الجملة التي بعدها، مما يجعلها معبرة عن تعارض بين إيجاب وسلب، كما يبدو من المعطيات التالية:

(14) أ. ما جاءني زيدٌ لكن عمرو.

ب. ما قرأت الكتابَ بل المقالَ.

ج. سافر أحمدُ لا خالدٌ.

ولرصد مظاهر التماثل ومناحي التغاير الكامنة بين روابط التعارض، يقرر ابن هشام أن "حاصل هذا الموضع أن بين "لا" و"لكن" و"بل" اشتراكا وافتراقا. فأما اشتراكهما فمن وجهين، أحدهما: أنها عاطفة؛ والثاني: أنها تفيد ردَّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب. وأما افتراقها فمن وجهين أيضا، أحدهما: أنَّ "لا" تكون لقصر القلب وقصر الإفراد[1]، و"بل" و"لكن" إنما يكونان لقصر القلب فقط، تقول: "جاءني زيد لا عمرو" ردّاً على من اعتقد أن عمرا جاء دون زيد، أو أنهما جاءاك معا؛ وتقول: "ما جاءني زيد لكن عمرو" أو "بل عمرو" ردّاً على من اعتقد العكس. والثاني أن "لا" إنما يُعطَف بها بعد الإثبات، و"بل" يعطف بها بعد النفي، و"لكن" إنما يعطف بها بعد النفي"[2].

2. الروابط والقضية المفصولة في الأبحاث المنطقية:

لقد عالجت الأبحاث المنطقية روابط الفصل ضمن منطق القضايا (*PropositionalLogic*)، في سياق تحليلها للوظائف التي تضطلع بها روابط الوصل والفصل والشرط والتشارط في الربط بين القضايا الذرية (*AtomicPropositions*) لتكوين قضايا مركبة (*CompoundPropositions*)، تعبر عن صياغات جيدة التكوين

---

(1) يقصد بالقصر "تخصيص شيء بشيء، نحو قولك: "ما زيد إلا كاتب"... والقصر ثلاثة أنواع:

1- قصرإفراد، وذلك إذا كان المخاطب الذي قلت له: "ما زيد إلا كاتب" يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر.

2- قصرقلب، وذلك إذا كان المخاطب يعتقد أن زيدا شاعر لا كاتب.

3- قصرتعيين، وذلك إذا كان المخاطب يتردد بين كون زيد كاتبا أو شاعرا.

وهكذا، فقصر الإفراد يفرد الاسم المقصور بإحدى الصفتين اللتين كان الموصوف يعتقد أنه متصف بهما معا. وقصر القلب يقلب اعتقاد المخاطب ويثبت له خلاف ما يعتقده. وقصر التعيين يخرج المخاطب من تردده، ويعين له الصفة التي يتصف بها الموصوف دون الأخرى". ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، راجع هامش ص 287.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 287.

وتضبطها قواعد الاشتقاق (*RulesofDerivation*) وقواعد الاستنتاج (*RulesofInferenece*)[1].

وينبني منطق القضايا على الأبجديات التالية:

(15) أ. ترمز الحروف: **أ، ب، ج**... للقضايا؛

ب. تشتمل القضايا على نمطين من الروابط:

- روابط ثنائية (*BinaryConnectives*)، لأنها تربط بين أكثر من قضية ذرية أو مركبة، كروابط الوصل: "&/ ∧" والفصل: "∨" والشرط: "⊃" والتكافؤ: "≡"؛
- رابط قد يكون أحاديا أو ثنائيا،وهو رابط النفي[2]، الذي يتم الترميز له بـ "¬"؛

ج. الرموز البنيوية المتمثلة في الأقواس () والمعقوفات [ ]، التي تشير إلى حيز (*Scope*) اشتغال الروابط وانطباقها.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن:

(16) قضية موصولة: (أ ∧ ب).

(17) قضية مفصولة: (أ ∨ ب).

(18) قضية شرطية: (أ ⊃ ب).

(19) قضية متكافئة: (أ ≡ ب).

ووفقا لذلك، تضطلع قواعد التكوين (*RulesofFormation*) بوظيفة تحديد الصياغات الجيدة التكوين (*Well-formedFormulae*)، مثل الصياغات الواردة في (20) والصياغات التي لا تتصف بهذه الخاصية، من قبيل الصياغات المضمّنة في (21):

(20) أ. (أ ∨ ب).

ب. (أ ∧ ب) ∨ ج.

---

(1) للتفصيل والتوسع في منطق القضايا وقواعد الاشتقاق وقواعد الاستنتاج وقواعد جودة التكوين، أحيل على:

- *James Carney (1970): Introduction to Symboliclogic.*
- *Colin Howson (1997): LogicwithTrees, An Introduction to symboliclogic.*

(2) عن الخصائص الدلالية والتداوليةللنفي في المنطق وفي اللغات الطبيعية وعلاقة أسوار النفي بالحيز (*Scope*) وعناصر النفي القطبية (*NegativePolarityItems*)، راجع:

Henriette de Stewart (2016): Negation, pp 467-489.

ج. (أ ∨ ج) ⊃ (ب ∧ ج).

(21) أ. أ ب.

ب. أ ∧∨ ب.

ج. أ ¬∧¬ ب.

فاستنادا إلى (20)، تقرأ الصياغات المنطقية الجيدة التكوين، كالتالي:

- توجد القضية "أ" في علاقة فصل مع القضية "ب" في الصياغة المنطقية (20أ)، حيث يشير الرمز "∨" إلى رابط الفصل، الذي يربط بين قضيتين بسيطتين؛
- في الصياغة المنطقية (20ب)، تربط القضية "أ" علاقة وصل مع القضية "ب" ويدل الرمز "∧"على رابط الوصل الذي يبني علاقة بين قضيتين ذريتين. كما أن القضية المركبة الموصُولة الواقعة بين قوسين توجد في علاقة فصل مع القضية "ج"، حيث رابط الفصل "∨" دال على محتوى العلاقة، التي تربط القضية المركبة (أ ∧ ب) بالقضية البسيطة "ج"؛
- وارتباطا بالصياغة المنطقية الواردة في (20ج)، يقوم رابط الشرط "⊃" بوظيفة الربط بين قضيتين مركبتين: حيث تشكل القضية المفصولة (أ ∨ ج) شرطا في تحقق القضية الموصولة (ب ∧ ج).

في حين، توصف الصياغات المنطقية في (21) بكونها غير جيدة التكوين، للمسوِّغات التالية:

- توصفالصياغة المنطقية (21أ) بعدم جودة التكوين، لأنه تتوالى فيها قضيتان بسيطتان في ظل غياب أي رابط ينهض بمهمة الربط بينهما؛
- يَؤُول عدم سلامة التكوين المنطقي للصياغة الواردة في (21ب)إلى توالي رابطين: رابط الوصل ورابط الفصل، اللذين يتوسطان بين قضيتين ذريتين "أ" و"ب". بيد أن القواعد المسؤولة عن جودة التكوين لا تُسوِّغ إمكانية دخول عامل (*Operator*) على عامل (عامل الوصل وعامل الفصل)؛
- يقترن سوء تكوين الصياغة المنطقية المضمنة في (21ج) بدخول رابط النفي "¬" على رابط الوصل "∧"، لأن وظيفة رابط النفي تتمثل في نفي القضية وليس أن

ينفي رابطا آخر. في حين يُسوَّغ دخولُ رابط الوصل أو الفصل على رابط النفي، طالما أن رابط الوصل أو الفصل قد دخل على قضية منفية وليس على رابط النفي في حد ذاته، كما يبدو من سلامة الصياغة المنطقية التالية:

(22) [أ ∨¬ (ب ∧¬ب)].

وبناء على ذلك، فإن الصياغة التي يجري اشتقاقها تسمى مبرهنة (*Theorem*) إذا كانت مشتقة من صياغة أولية تدعى مسلمة (*Axiom*) أو من صياغة أخرى مشتقة من مبرهنة. وهذا يعني أن الصياغات/ القضايا المبرهنة يمكن اشتقاقها أو البرهنة عليها، انطلاقا من مسلمات أو مبرهنات أخرى بواسطة قواعد الاستنتاج (*RulesofInference*)، التي تعتبر في جوهرها قواعد اشتقاقية[1].

وفي منطق القضايا، يتم النظر إلى القضية بوصفها موضوعا (*object*) تُسند إليه قيمة صدقية (*Truth-Value*)، عبر إسناد قيمة صادق (*True*) أو كاذب (*False*)، بناء على منطق الإحالة (*Reference*) على مرجع خارجي، وذلك من خلال ربط المعنى الذي تعبر عنه القضية بالعالم الخارجي: إذ تنتج قيمة الصدق عن المطابقة بين اللغة والعالم/ الواقع. بينما تنتج قيمة الكذب في حالة غياب هذه المطابقة. وهذا يبرز أن المعنى في الأبحاث المنطقية يتحدد عبر الإحالة الخارجية، وليس بناء على الإدراك الذهني والتصور المتعلقين بمنتِج اللغة. وارتباطا بذلك، يجري الترميز للقضية الصادقة والقضية الكاذبة، في إطار جدول حساب منطق القضايا، كالتالي:

(23) أ. القضية الصادقة = [1].

ب. القضية الكاذبة = [0].

إن ما يميز قواعد اشتقاق القضايا/ الصياغات على مستوى تركيبها يكمن في كون القضايا تجري صياغتها كما لو كانت تحتفظ بقيمة الصدق. فإذا كانت لدينا قضيتان [أ] و[ب] وكانت [ب] مشتقة من [أ]، فإن [ب] تكون صادقة طالما كانت

---

(1) راجع في هذا الصدد:

- *Teun Van Dijk (1977): Text&Context, Explorations in the Semantics &Pragmatics of Discourse, p 20.*
- *Pieter Seuren (2010): The Logic of Language, Languagefromwithin, pp 36-47.*

[أ] التي منها تم الاشتقاق صادقة. وبصفة مماثلة، فإن القضايا المبرهنات، التي تشتق من الصياغات التي تمثل مسلمات صادقة، تكون صادقة بالضرورة.

ارتباطا بذلك، فإن المقاربة الدلالية والمنطقية[1] التي نتبناها لا تُعنى بجودة تكوين الصياغات/ القضايا فقط، بقدر ما تبدي عنايتها بصدقيتها كذلك، من جهة انشغالها باشتقاق مجموع الصياغات الصحيحة (*ValidFormulae*) ضمن النظام المنطقي. إذ تتمثل الصياغة الصحيحة في الصياغة الصادقة في ظل أي تأويل لمكونات قضاياها الذَّرية/ البسيطة. لأجل ذلك، فإن الصياغة الواردة في (24) توصف بكونها صادقة في ظل أي تأويل، مهما تكن [أ] متسمة بالصدق أو الكذب:

(24) (أ ∨ ب) ≡ (ب ∨ أ)[2].

ويصف تون فان دايك صدق صياغات صحيحة من هذا القبيل بكونه بنيويا (*Structural*)، لأنه يتوقف على صورة الصياغة والروابط الموظفة[3].

ويعتبر رابط الفصل [∨](*DisjunctionConnective*) في المنطق عاملا ثنائيا يربط بين جملتين (*binarysententialoperator*)[4]. إذيقوم بالربط بين قضية ذرية أولى تسمى مقدَّما (*Antecedent*) وقضية ثانية تدعى تاليا (*Consequent*). وتبعا لذلك، ففي مجال المنطق يتحقق إسناد قيمة الصدق إلى القضية المفصولة، من حيث هي قضية مركبة، في حالة ما إذا صدق أحد المفصولين (المقدَّم أو التالي)، أو هما معا[5]. وينهض

---

(1) للتوسع في قضايا وإشكالات دلالة الخطاب (*DiscourseSemantics*)، أحيل على:
Nicholas Asher(2016): DiscourseSemantics, pp 106-129.

(2) تسمى هذه الخاصية بالتبادلية (*Comutativity*).

(3) راجع في هذا الشأن:
Teun Van Dijk (1977): Text&Context, Explorations in the Semantics&Pragmatics of Discourse, p 22.

(4) راجع في هذا الإطار:
Maria Aloni (2016): Disjunction, p 3.

(5) سنبين في الفقرات اللاحقة أن القضية في الفصل الحصري لا يصدق مفصولاها معا في اللغات الطبيعية، بقدر ما يصدق أحدهما. في حين الفصل الاشتمالي يسوِّغ إمكانية صدقهما معا في فاصلين زمنيين متباعدين. وهذا يبرز أن الزمن يمثل عاملا حاسما في هذا التمييز في مجال اللغات الطبيعية وليس في مجال المنطق.

رابط الوصل [∧] بالوظيفة نفسها (*ConjunctiveConnective*) بين موصول أول (المقدَّم) وموصول ثان (التالي). واعتدادا بذلك، يتم إسناد قيمة الصدق إلى القضية الموصولة في حالة ما إذا صدق المقدَّم والتالي كلاهما، وتسند قيمة الكذب إليها إذا كذب أحد الموصولين أو كلاهما. لأجل هذا الاعتبار، بما أن القضية المفصولة تشكل قيمة مركبة، فإن تقييم دالتها (*FunctionValuation*) يتم بناء على أنماط التقييم الواردة في (25):

(25) أ. تقييم كل قضية بسيطة على حدة، أي تقييم كل مفصول في استقلال عن المفصول الآخر بإسناد قيمة صدقية إليه (أي تقييم [أ] ثم [ب])؛

ب. تقييم القيمة الصدقية الخاصة برابط الفصل [∨]؛

ج. تقييم القضية المفصولة المركبة، ككل (أ ∨ ب).

ويعني هذا أن تقييم القضية المفصولة باعتبارها قضية مركبة ينبني على تقييم بنيتها التكوينية، أي أجزائها المكونة لها، دون النظر إلى البنية الداخلية لكل مفصول وتحديد تأويله الدلالي، لأن ذلك يرتبط بحساب منطق المحمولات (*PredicateLogic*)، التي يتم تقييمها داخليا في ضوء علاقة المحمول بموضوعاته (أي الثوابت الأفراد (*IndividualConstants*) والمتغيرات الأفراد (*IndividualVariables*))، فضلا عن تفاعل ذلك بالأسوار الوجودية [∃] (*ExistentialQuantifiers*) والأسوار الكلية/ الجنسية [∀] (*UniversalQuantifiers*) ضمن البنية الداخلية للقضية الذرية[1].

(1) عن الأدوار والوظائف التي تضطلع بها الأسوار الوجودية والأسوار الكلية في التأويل الدلالي للقضايا ومظاهر تفاعلها مع المحمولات والحدود (*Determiners*) والأعداد (*Numbers*) والنفي (*Negation*)، راجع عبد الصمد الرواعي (2012): التسوير والتأويل، ص ص29-52. وعن تسوير الزمن وعلاقة الأسوار بالظرفيات الزمنية (*TemporalAdverbials*)، راجع عبد الصمد الرواعي (2015): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، ص ص133-155.

وتأسيسا على ما سلف، فإن الروابط في الأبحاث المنطقية يتم تأويلها، كالتالي:

(26) أ. ∧: يرمز لرابط الوصل في الأبحاث المنطقية. ويقابل رابط "الواو" في اللغة العربية ورابط [*and*] في اللغة الأنجليزية.

ب. ∨/ &: يشير إلى رابط الفصل. ويوازي رابط [أو] في اللغة العربية والرابط [*or*] في اللغة الأنجليزية.

ج. ⊃: يحيل على رابط الشرط. ويعادلالرابط [إذا...فإن] في اللغة العربية والرابط [*If....then*] في اللغة الأنجليزية.

د. ≡: يرمز لرابط التشارط أو التكافؤ.ويقابل الرابط [إذا وفقط إذا] فياللغة العربية والرابط [*If and only if*] في اللغة الأنجليزية.

إن الروابط المنطقية المحال عليها في (26) لا تشتغل بشكل متواز ومتكافئ مع الروابط المقابلة لها في اللغات الطبيعية: فإذا كانت الروابط المنطقية تعبر عن سلوك صارم (*Strict*) وتدل على معنى محدد وتوصف وظيفتها بكونها مقيدة جدا، فإن الروابط في اللغات الطبيعية تتسم بالالتباس والغنى والتعدد والتداخل، كما أسلفنا. إذ يعبر رابط الوصل بالواو عن الوصل (أي مطلق الجمع والاشتراك) بوصفه الوظيفية الدلالية التي يعبر عنها عادة في دلالته الأصلية، غير أنه قد يدل في قضايا وتراكيب أخرى على علاقة التماثل الزماني والتماثل المكاني أو العلاقة السببية أو العلاقة الشرطية أو دلالة التعارض[1]. وهذا يوحي بأن الروابط في اللغات الطبيعية ذات طبيعية مفهومية (*Intensional*)، خلافا للروابط في اللغات الاصطناعية (كالمنطق، مثلا).

واستنادا إلى الروابط المنطقية الواردة في (26)، يمكن أن نخصص تأويلاتها الدلالية من خلال جداول الصدق (*TruthTables*) المضمنة في (27):

---

(1) راجع في هذا الشأن:

Teun Van Dijk (1977): Text&Context, p58-63.

عبد الصمد الرواعي (2018): روابط الوصل، مقاربة دلالية منطقية.

(27) جدول الصدق الخاص بالروابط المنطقية:

القضية أ	القضية ب	أ ∧ ب	أ ∨ ب	أ ⊃ ب	أ ≡ ب	¬ أ
1	1	1	1	1	1	0
1	0	0	1	0	0	0
0	1	0	1	1	0	1
0	0	0	0	1	1	1

إذ يتحدد التأويل الدلالي الذي يتم إسناده إلى رابط الفصل المنطقي انطلاقا من القيمة التي تسند إلى القضية [أ] والقضية [ب]. ووفقا لذلك، تصدق القضية المفصولة في حالة ما إذا صدق أحد المفصولين، كما يتبين من السطر الثاني والثالث من العمود الرابع المضمن في الجدول، أو صدقا معا، كما يتضح من السطر الأول من العمود والجدول نفسيهما.

3. الخصائص الدلالية والمنطقية للفصل في اللغات الطبيعية:

يمكن أن نتمثل البنية التكوينية للقضية المفصولة في اللغات الطبيعية، وفق الصياغة الصورية التالية:

(28)

[[ق$_1$ [أو [ق$_2$]]]]

مفصول$_1$ + رابط الفصل + مفصول$_2$

القضية المفصولة

فاستنادا إلى التمثيل الوارد في (28)، تتكون القضية المفصولة من ثلاثة مكونات رئيسة: المفصول الأول، وهو الذي يمثل القضية الأولى [ق$_1$]؛ والمفصول الثاني، ويعكس القضية الثانية [ق$_2$]؛ ثم رابط الفصل [أو] الذي يصل بين القضيتين ويربطهما ويتوسط بينهما. وقد يحل محل هذا الرابط المقولتان الأخريان اللتان أشرنا

إليهما في الفقرة الأولى، المتمثلتان في الرابط [إما] و[أم]. وسنركز في تحليلنا للقضايا المفصولة الواردة في هذه الفقرة على الرابط "أو"، خصوصا وعلى الرابط "إما" قليلا.

إن أحد مظاهر التباين الناشئ بين رابط الفصل المنطقي ورابط الفصل اللغوي كون الأول يمثل عاملا جمليا (*SententialOperator*) فقط، في حين أن الثاني يشكل رابطا عبر مقولي (*cross-categorial*) من الوجهة النمطية[1]. فرابط الفصل [أو] في اللغة العربية، مثلا، يمكن أن يعطف/ يربط بين عبارات تنتمي إلى مقولات تركيبية مختلفة: فالمقولات المربوطة يمكن أن تكون مختلفة من حيث مبدأ البساطة والتركب، عبر ربط مقولات بسيطة أو مقولات مركبة أو ربط قضايا/ جمل، كما يمكن أن تكون متباينة من جهة النوع المعجمي: مقولات فعلية أو اسمية أو وصفية...

1.3. الفصل بين المنطق والدلالة والتداول:

تتمثل الشروط المنطقية لصدق القضية المفصولة في اللغات الطبيعية في المبدإ، الذي نصوغه، كالتالي:

(29) أ. تكون القضية المفصولة صادقة[2] إذا صدق أحد المفصولين، على الأقل وعلى الأكثر.

ب. وتكون كاذبة إذا كذب كلا المفصولين.

وتعد مقولة الحرف [أو][3] الرابط المعيار الذي يعبر عن دلالة الفصل في اللغة العربية، أو ما يوازي الرابط [*or*] في اللغة الأنجليزية. وإذا تأملنا مليا في السلوك الدلالي والمنطقي الذي عنه يعبر رابط الفصل [أو] وقمنا بمقارنته برابط الفصل الواو [و]، يمكن أن نستنتج أن الرابط [أو] يعبر عن دلالة الحصر (*Exclusion*) في مقابل

---

(1) راجع في هذا الصدد:

Maria Aloni (2016): Disjunction, p 17.

(2) لا تستجيب القضايا الدالة على أفعال إنجازية كالأمر والطلب والاستفهام لمنطق الصدق، وإنما تحكمها خاصية الإرضاء (*Satisfaction*).

(3) عن مقاربة دلالية ومنطقية وتداولية لرابط الفصل [*or*] في اللغة الأنجليزية، أحيل على:

- *Maria Aloni (2016): Disjunction, p 21.*
- *Caterina Mauri& Auwera Van der auwera(2012):connectives,pp 388-394.*
- *Jennings. R.E 1996)(: The meanings of Connectives, p 3.*

الـرابط [و]، الـذي يـدل علـى الشـمول والاشـتراك ومطلـق الجمـع (*Inclusion*). وليتضح الفرق الكامن بينهما، ننطلق من القضية الموصولة والقضية المفصولة، تباعا:

(30) أ. تنظف هند المكتب **و**تنظف مريم البهو الآن.

ب. في الساعة الثالثة مساء، سأحضر محاضـرة في الكلية **أو** سـألعب مبـاراة في كرة القدم.

فجليٌّ من المعطى (30أ) أن القضية المركبة الموصولة تدل علـى معنـى الشـمول والاشتراك، من جهة إن جميع مؤشراتها دالة على معنـى الوصـل: إذ تحتـوي القضـية على تعـدد في الـدور الـدلالي (*ThematicRole*)، المتمثـل في "هنـد" في مقـدَّم القضـية الموصولة وفي "مريم" في تاليها. وبالرغم من ذلك، فهما يتماثلان في طبيعـة هـذا الـدور بإحالتهما معا على دور المنفذ (*Agent*)، الذي يتجسـد في الـذات الـتي قامـت بإنجـاز الفعل. كما تشتمل القضية على تماثل في المحمول المتجلي في حـدث "التنظيـف" المتعـدد بتعدد المنفذين له، مما يجعل رابط الواو معـبرا عـن الجمـع والشـمول والاشـتراك بـين الموصولين. مثلما يوحي الظـرف الـزمني "الآن" بعلاقـة التـزامن أو التـآني الـزمني بـين تنظيف هند للمكتب وتنظيف مريم للبهو.

في المقابل، وارتباطا بالمعطى (30ب)، تشير القضية المفصـولة إلى وجـود تطـابق إحالي بين المنفذ في المفصـول الأول والمنفـذ في المفصـول الثـاني: إذ يحيـل دور المنفـذ الدلالي في كليهما على ذات واحدة متمثلة في ذات التكلم باعتبارها منتجة الخطـاب. ويوصف المحمول في القضية المفصولة بكونه متعددا ومختلفا (حضور المحاضرة / لعـب كرة القدم): وهما حدثان مسندان إلى ذات منفذة واحدة هي الذات المتلفظة بـالكلام. ويعبر المتكلم، وفقـا لـذلك، عـن قصـده (*Intention*) المتجسـد في القيـام بفعـل مـن الفعلين المشار إليهما في المعطى (30ب)، وليس القيام بهما معا، ومن هنا تتولد دلالـة الفصل أو الحصر الذي يعبر عنه الرابط [أو]، المتمثلة في:

- إمكانية حضور المحاضرة في الكلية؛
- أو إمكانية لعب مباراة في كرة القدم.

وعلى المستوى الدلالي والمنطقي والتداولي[1]، إذا دققنا أكثر في القضية المفصولة الواردة في المعطى (30ب)، يمكن أن نخلص إلى أنها تكون مقبولة فقط في حالة ما إذا كان المتكلم يقصد أنه سينفذ الحدث الأول أو الحدث الثاني في فاصل زمني معين في المستقبل. غير أن استعمال الجملة سيكون غير صحيح وغير سليم بالنظر إلى المقتضيات التداولية (*Pragmatics*) إذا ما كان قصد المتكلم متجها إلى إنجاز الفعلين كليهما. وعلى المستوى المنطقي، ستكون القضية صادقة إنْ أنجز المتكلم أحد الحدثين معا وستكون كاذبة إنْ لم ينجز أيّا منهما، بالرغم من أنه كان يقصد إنجاز أحدهما فقط. ففي هذه الحالة، تكون القضية سليمة الاستعمال على المستوى التداولي.

ووفقا لذلك، يضع فان دايك[2] شرطين رئيسين على القضية المفصولة، يتمثلان في:

- أن يكون العالم (*World*) الذي يتم فيه إرضاء المفصولين متاحا/ ممكن الولوج (*Accessible*)؛
- أن يعتقد المتكلم أن الواقعتين (*Facts*)، اللتين يعبر عنهما المفصولان، ممكنتان في هذا العالم.

وهذا يعني أنه إذا كانت إحدى الواقعتين ستصير صادقة في هذا العالم، فإن الواقعة الأخرى ينبغي أن تكون صادقة في عالم ممكن بديل (*Alternative Possible World*)، حيث إن إمكانية الولوج/ الإتاحة (*Accessibility*) تتوقف على العالم الواقعي المتحقق للخطاب (*ActualWorld*)، لأن مجرى الأحداث يمكن أن يسير وفق زمن القصد الخاص بالمتكلم فقط في حالة ما إذا كانت إحدى الواقعتين ستصير متحققة[3].

---

(1) عن علاقة واجهة الدلالة بواجهة التداوليات/ الذريعيات، أحيل على:
PhillipeShlenker (2016): The Semantics- Pragmatics Interface, pp 664-727.

(2) راجع في الصدد:
Teun Van Dijk (1977): Text&Context,Explorations in the Semantics&Pragmatics of Discourse, p64.

(3) يُنظر في نفس المرجع والصفحة.

2.3. قيد الزمن وقيد الفضاء في القضية المفصولة:

إن تماثل الفاصل الزمني (*TemporalInterval*) يحظى بقيمة دلالية ومنطقية هامة: إذ يقتضي عامل الزمن أن المتكلم ليس في وسعه القيام بحدثين مختلفين في الفاصل الزمني نفسه، كما يعبر عن ذلك الظرف الزمني الإطار (*FrameAdverb*) المتمثل في "في الساعة الثالثة مساء" في القضية المضمنة في (30ب)[1].

لنلاحظ، بناء على المعطى (30ب) موضوع التحليل، أن المنفذ، المتجلي في الذات المتلفظة بالخطاب هنا، يمكنه أن ينجز الحدثين المتمثلين في "حضور المحاضرة" و"لعب كرة القدم" كليهما، لكن في زمنين مختلفين أو متباعدين (اليوم في الساعة الثالثة وغدا صباحا على سبيل التمثيل). لهذا، يعتبر عامل الزمن (*TimeOperator*) عنصرا هاما وجوهريا ضمن القضية المفصولة في اللغات الطبيعية.

تأسيسا على ما سلف، يعد قيد التماثل الزمني ضروريا مع تأويل الفصل، وهو ما يمنح إمكانية تحقق إحدى الواقعتين اللتين يعبر عنهما المفصولان في العالم الواقعي. وفي ظل غياب التماثل الزمني، يصير تحقق واقعة المفصول الأول في عالم واقعي وتحقق واقعة المفصول الثاني في عالم بديل وضعا ممكنا، مما يجعل الفصل يتحول إلى فصل اشتمالي أو وصل. وهذا يقتضي أن الواقعتين في الفصل الحصري، كما سنبين، تتحققان في فواصل زمنية مختلفة أو متباعدة، بالضرورة. في حين قد يكون التماثل الفضائي في منطق الفصل حاضرا، فتتحقق الواقعتان في الفضاء نفسه في عالمين مختلفين (واقعي وبديل). وقد يغيب التماثل الفضائي في الفصل. وهذا يبرز أن هناك قيودا زمنية على الفصل وغياب القيود الفضائية عليه، ويبين كذلك أن القيد الزمني شرط في الفصل، بيد أن القيد الفضائي لا يشكل شرطا فيه.

---

(1) لمزيد من التوسع والتفصيل في أنماط الظرفيات الزمنية والوظائف التي تضطلع بها على مستويي تسوير الزمن وتسوير الحدث، يُرجع إلى:
عبد الصمد الرواعي (2015): التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، ص137.

3.3 أنواع الفصل:

يمكن أن نبني، ضمن أنواع الفصل، فرقا بين نمطين رئيسين: فصل حصري (*ExclusiveDisjunction*) وفصل اشتمالي (*InclusiveDisjunction*).

1.3.3. الفصل الحصري:

وهو نمط الفصل الذي يضبطه المبدأ الذي قمنا بصياغته في (29) في الفقرة (1.3). ويمكن أن يتصف رابط الفصل [أو] أو [إما] بكونهما حصريين، لأنهما يقومان بحصر الصدق أو قابلية التحقق في فاصل زمني معين في إحدى القضيتين. وبناء على ذلك، تتمثل الشروط المنطقية والدلالية والتداولية للفصل الحصري في الشروط التالية:

- يجب أن تكونّ قضية واحدة صادقة على الأقل وعلى الأكثر؛
- أن يتم إنجاز حدث واحد في فاصل زمني معين؛
- أن يعتقد المتكلم بتحقق واقعة من الواقعتين، وليس هما معا.

وإذا دققنا مليا في السلوك الدلالي الذي تعبر عنه روابط الفصل نجد أن الرابط المتكرر [إما... وإما] أكثر دلالة على استنتاج الحصر من الرابط [أو]. وهذا ينسحب بكيفية مماثلة على اللغتين الأنجليزية والفرنسية من خلال مقارنة الرابط [*ou*] بالرابط [*soit...soit*] أو مقارنة [*or*] بالرابط [*either...or*]:[1]

(31) أ. السفير **إما** أنه أعزب **وإما** أنه متزوج.

ب. *Marie ira au cinéma**soit** lundi **soit** mardi.*

ج. *Peter will**either** go to the cinema **or** visithismother.*

---

(1) للتفصيل في الفصل الحصري والفصل الاشتمالي، راجع الفقرة الخامسة المعنونة بـ"*Inclusive and exclusive uses of or*" ضمن مقال ماريا ألوني (2016) *MariaAloni* المعنون بـ"*Disjunction*"، ص21.

ومن الممكن أن نمثل للفصل الحصري بالجدول المنطقي التالي:

(32) شروط صدق الفصل الحصري:

المفصول الأول (ق1)	المفصول الثاني (ق2)	القضية المفصولة
1	0	1
0	1	1
0	0	0
1	1	0

ويتفرع الفصل الحصري، بالنظر إلى طبيعته، إلى نوعين أساسين: فصل حصري عرَضي (*AccidentalExclusiveDisjunction*) وفصل حصري ضروري (*NecessaryExclusiveDisjunction*). وسنفصل في الفقرتين الموالیتين في طبيعة كل نمط من نمطي الفصل الحصري.

1.1.3.3. الفصل الحصري العرَضي:

وهو نمط الفصل الذي ينبني على وجود مقاصد متوافقة لمنتج الخطاب مع الأحداث المتحققة خلال فاصل زمني معين. ونمثل له بالمعطى الوارد في (30ب)، المعاد هنا في (33):

(33) في الساعة الثالثة مساء، سأحضر محاضرة في الكلية **أو** سألعب مباراة في كرة القدم.

ويرتبط هذا النوع من الفصل الحصري بقصد المتكلم. فواضح من (33) أن المتكلم يقصد إنجاز أحد الفعلين في فاصل زمني محدد وليس كليهما. ووفقا لذلك، تكون القضية المفصولة (33) صادقة إذا صدق أحد المفصولين وتكون سليمة الاستعمال إذا كان المتكلم يقصد إمكانية تحقق إحدى الواقعتين المعبر عنهما من قبل مفصولي القضية. وعلى مستوى التداول اللغوي، تكون القضية المفصولة غير صحيحة الاستعمال في حالة ما إذا تحققت الواقعتان كلتاهما.

2.1.3.3. الفصل الحصري الضروري:

يقوم الفصل الحصري الضروري على التناقض المنطقي أو التصوري (*ConceptualorLogicInconsistency*) الناشئ بين الواقعتين اللتين يعبر عنهما المفصول الأول والمفصول الثاني. وتدخل في هذا الضرب من الفصل كل الصفات والخصائص المتناقضة، كالصدق والكذب والذكاء والغباء...وفي هذه الحالات، يعتبر توظيف الرابط [إما] المكرَّر أكثر اطرادا وإنتاجا. ويمكن أن نمثل للفصل الحصري الضروري بالمعطيات التالية:

(34) أ. السفير **إما** أنه أعزب **وإما** أنه متزوج.

ب. غدا صباحا، سيحط الوزير في مدريد **أو** موسكو.

ج. لقد فعل ذلك عمدا، لأنه **إما** ذكي جدا **وإما** غبي جدا.

فاستنادا إلى المعطيات الواردة في (34)، بيِّنٌ أن السفير لا يمكن أن يكون أعزب ومتزوجا في الآن ذاته، مثلما أن الوزير لا يمكن أن يتواجد في العاصمتين مدريد وموسكو في الفاصل الزمني عينه، كما أن الذات المحال عليها لا يمكنها أن تتسم بصفة الذكاء والغباء في الزمن نفسه تعليلا لما قام به من فعل عمدا. وجليٌّ أن الفصل الحصري هنا مبني على مقتضيات منطقية أو تصورية. ويبدي رابط الفصل اللغوي سلوكا دلاليا مماثلا للسلوك الذي يعبر عنه روابط التعارض التي تحمل دلالة التناقض وليس دلالة الاختلاف فقط.

2.3.3. الفصل الاشتمالي:

يمكن أن يعبر رابط الفصل بـ[أو] عن دلالة الاشتمال، طالما أن تحقق المفصولين كليهما يتوقف على تحقق أحد المفصولين في عالم اعتباري [أ] وتحقق المفصول الثاني في عالماعتباري [ب]، بحيث تكون أ ≠ ب[1]؛ وهذا يقتضي تحقق أحد المفصولين في زمن [ز$_1$] وتحقق الثاني في [ز$_2$]، بحيث يكون [ز$_1$]≠[ز$_2$]. ونمثل للفصل الاشتمالي بالمعطيين التاليين:

---

(1) يحيل الرمز "≠" على الاختلاف ولا يعبر في هذا السياق عن التناقض المنطقي أو التصوري، الذي أشرنا إليه في الفقرة السالفة.

(35) أ. تلقى أحمد العلوم في جامع القرويين **أو** درس في جامعة الرباط.

ب. خذ كأس شاي**أو**موزة.

ولعل التأويل الدلالي والمنطقي الذي يسند إلى القضايا المفصولة المعبرة عن الفصل الاشتمالي[1] قريب من دلالة الإباحة التي عدَّتها الكتابات النحوية العربية واحدة من الدلالات التي يدل عليها رابط الفصل بـ[أو]: وهي دلالة تفيد إمكانية الجمع بين الواقعتين، مما يجعل رابط الفصل الاشتمالي مناظرا للدلالة التي عليها يدل رابط الوصل، الذي يفيد معنى الاجمع والشمول والاشتراك. وفي هذه الحالة، تكون القضايا المفصولة محيلة على واقعتين لا تتناقضان وإرضاء (*Satisfaction*) البديلين المتناوبينفي فاصلين زمنيين مختلفين. وتبعا لذلك، تتمثل الشروط المنطقية والدلالية والتداولية للفصل الاشتمالي في:

- إمكانية أن تصدق أكثر من قضية؛
- إنجاز الواقعتين/ الحدثين في فاصلين زمنيين مختلفين؛
- أن يعتقد المتكلم أن القضية الأولى تتحقق في عالم واقعي وأن القضية الثانية تتحقق في عالم بديل.

ووفقا لذلك، يجوز التمثيل لشروط صدق الفصل الاشتمالي بالجدول التالي:

(36) شروط صدق الفصل الاشتمالي:

المفصول الأول	المفصول الثاني	القضية المفصولة
1	0	1
0	1	1
0	0	0
1	1	1

(1) للتدقيق في الفصل الحصري (*ExclusiveDisjunction*) والفصل الاشتمالي، راجع ماريا ألوني (2016)*MariaAloni*، صص21-23.

4.3 الفصل والشرط والاقتضاء:

يتميز الفصل، مبدئيا، بكونه لا يتيح إمكانية أن يكون المفصولان دالين على واقعتين متعالقتين (*RelatedFacts*). وبما أن الفصل الحصري يقتضي أن تتحقق الواقعتان في عالمين مختلفين[1]، فإنهما يمكن أن تكونا متماثلتين فقط، بحيث يمكن أن تشكلا بديلين بالنظر إلى نفس موضوع التخاطب (*TopicofConversation*). بمعنى آخر، لا يمكن للواقعتين مع الفصل الحصري أن تتوقف إحداها على الأخرى أو تشترطها، طالما أن إحداهما يمكن أن تكون صادقة. وهذا يعني أن الفصل الحقيقي لا ينبني على أية علاقة سببية أو شرطية بين مفصولي القضية. فالعلاقة الوحيدة التي يمكن أن تربط بين مقدَّم القضية المفصولة وتاليها تكمن في ارتباطهما بموضوع التخاطب ذاته.

وإذا عدنا وتأملنا مختلف القضايا المفصولة، التي أوردناها في هذا البحث، نستنتج أن الترتيب المتعلق بمفصولي هذه القضايا يعتبر حرا (*Free*)[2]، مما يسمح لهذا النمط من القضايا المفصولة في اللغات الطبيعية بأن تكون تبادلية (*Commutative*)[3]. وهذا يدلل على استقلال الواقعتين وعدم اقتضاء بعضهما بعضا، وأن العلاقة الوحيدة التي تربطهما تتمثل في كونهما تعبران عن موضوع التخاطب نفسه من حيث كونهما بديلين. ويمكن تبيان ذلك من خلال المعطيات التالية:

---

(1) للتفصيل فيالمقاربة الدلالية للفصلالتي تنبني على دلالات الإمكان (*PossibilitySemantics*) ودلالاتالفعل (*DynamicSemantics*) ومنطق التصريح (*AssertabilityLogic*) ودلالة الصدق، راجع:

Aloni Maria (2018): FC disjunction in state-basedsemantics, pp 1-23.

(2) راجع في هذا الشأن:

Teun Van Dijk (1977): Text&Context, Explorations in the Semantics&Pragmatics of Discourse, p 65.

(3) للاطلاع على عدم تسويغ رابط الوصل بالواو في اللغة العربية للخاصيات المنطقية المتمثلة في التبادلية (*Commutativity*) والتوزيعية (*Distributivity*) والتجميعية (*Associativity*) والتعدية (*Transitivity*)، حينما يكون الموصولان مستقلين بعضهما عن بعض، وليسا متعلقين بواسطة علاقة السببية أو الشرطية، أحيل على:

عبد الصمد الرواعي (2018): روابط الوصل، مقاربة دلالية منطقية، ص ص361-384.

(37) أ. في الساعة الثالثة مساء، سأحضر محاضرة في الكلية **أو** سألعب مباراة في كرة القدم.

ب. في الساعة الثالثة مساء، سألعب مباراة في كرة القدم **أو** سأحضر محاضرة فيالكلية.

(38) أ. تلقى أحمد العلوم في جامع القرويين أو درس في جامعة الرباط.

ب. درس أحمد في جامعة الرباط أو تلقى العلوم في جامع القرويين.

ولعل هذا ما يجعل روابط الفصل في قضايا مفصولة من هذا النمط تُسَوِّغ الصياغة المنطقية المعبرة عن التبادلية (*Commutativity*) الواردة في (39):

(39) (أ ∨ ب) = (ب ∨ أ).

في المقابل، يستدل تون فانُ دايك من خلال بعض المعطيات التي يوردها في سياق مناقشته لرابطالفصل [*Or*] في الأنجليزية على اشتمال هذا الأخير على "شرط ذي بنية غير متماثلة" (*AsymetricStructureConditional*)[1]. ويورد المعطيين الواردين في (40)، اللذين نقابلهما بالمعطيين المضمنين في (41) في اللغة العربية، حيث رابط الفصل [أو] يبدي بعض الخصائص الدلالية والمنطقية التي يبديها الرابط الشرطي [إنْ]:

(40) أ. *Love me **or**leave me.*

ب. *This must be the road **or**I'mlost.*

(41) أ. أحبيني **أو** اهجريني.

ب. إما أنني أسير في الطريق الصحيح **وإما** أنني تِهْت.

ويمكن إعادة صياغة هذا النمط من القضايا المفصولة[2]، من خلال توظيف مكوني الشرط والنفي، كما يتبين من المعطيين المضمنين في (42)، بوصفهما يقابلان المعطيين في (41):

---

(1) يرجع في هذا الإطار إلى:

Teun Van Dijk (1977): Text&Context, Explorations in the Semantics&Pragmatics of Discourse, p 65.

(2) عن مقاربة تركيبية ودلالية للروابطالجملية، أحيل على:

Hardarikbluhdorn (2008): On the Syntax&Semantics of sentence Connectives.

(42) أ. إنْ كنتِ لا تحبينني فاهجريني.

ب. إنْ كنتُ لا أسير في الطريق الصحيح فإنني قد تِهت[1].

وبالرغم من ذلك، فإن ثمة تباينا بين المعطيين في (41) حيث الفصل ظاهر وبين المعطيين في (42) حيث الشرط والنفي حاضران. ويتمثل هذا الاختلاف في الاقتضاء (*Presupposition*): فالجملة الملحقة المشتملة على رابط الشرط [إنْ] يمكن أن تكون مقتضاة، في حين أن المفصول الآخر من القضية المفصولة لا يسمح بالاقتضاء.

إن ظاهر الفصل في (41أ) يوحي بتخيير المتكلم مخاطبته بين شيئين هما: الهجر أو الحب، وهما أمران لا يجتمعان. غير أن الصياغة الشرطية المنفية الواردة في (42أ) لا تكافئ كليا من الوجهة الدلالية والمنطقية معنى الفصل في (41أ)، طالما أن الهجر لا يقتضي غياب الحب بالضرورة: فقد يوجد حب مع هجر. وبناء على ذلك، واستنادا إلى المعطى (42أ)، فإن هناك شرطا ضمنيا دون وجود اقتضاء يتمثل في أن ترك المخاطبة للمتكلم مشروط بغياب حبها له. وهو اقتضاء غير ضروري، لأن المخاطبة بإمكانها أن تدع المتكلم وهي ما تزال تحبه. ووفقا لهذا التحليل، فإن التباين في الاقتضاء بين الفصل وبين الشرط المنفي يجعل الصياغة المنطقية المضمنة في (43) غير واردة وغير صحيحة في اللغات الطبيعية[2]، غير أنها صياغة سليمة في المنطق الرمزي:

(43) (أ ∨ ب) ≡(¬ أ ⊃ ب).

في المقابل، يعد رابط الفصل [أو] ذا طبيعة تماثلية (*Symmetricnature*) في قضايا مفصولة من النمط الوارد في المعطى (30ب)، الذي نعيده هنا في (44):

---

(1) تفترض إلينا هربركَر (*Elena Herburger*) (2016) أن الفصل الذي يعبر عن الشرط يبدي سلوك الفصل الذي يدل على النفي. ويتصف الرابط [Or]/[أو] بكونه يحتفظ بوظيفته الأساسية المتمثلة في كونه عاملا قضويا (*PropositionalOperator*). لمزيد من التوسع، أحيل على:
Elena Herburger (2016): Disjunctionunder if, pp 1-15.

(2) يرجع في هذا السياق إلى:
Teun Van Dijk (1977): Text&Context, Explorations in the Semantics&Pragmatics of Discourse, p 65.

(44) في الساعة الثالثة مساء، سأحضر محاضرة في الكلية **أو** سألعب مباراة في كرة القدم.

ويعتبر هذا النمط من الفصل تماثليا، لأنه يكافئ من الوجهة المنطقية الشرط الذي يكون مقدَّمه منفيا: إذ عدم حضور المحاضرة في الكلية يقتضي أنني سألعب مباراة في كرة القدم، كما أن عدم لعب مباراة في كرة القدم يقتضي حضوري للمحاضرة في الكلية. لأجل هذا الاعتبار، نكون إزاء الفصل الحصري الذي يكون فيه أحد المفصولين صادقا في العالم نفسه. وهذا يوحي بوجود شرط واقتضاء متبادل: فإنْ كنت لن أحضر المحاضرة في الكلية فإنني سألعب مباراة في كرة القدم، وإنْ كنت لن ألعب مباراة في كرة القدم فإنني سأحضر المحاضرة في الكلية. ويمكن التعبير عن وجود الاقتضاء في الفصل الحصري بالصياغة المنطقية التالية:

(45) أ. أ ≡¬ ب

ب. ب ≡¬ أ.

وهذا يعني أن الفصل الحصري لا يُسوِّغ أن تكون القضية [أ] والقضية [ب] صادقتين معا. فإذا كانت لدينا صياغة منطقية من قبيل (46أ) فإن العلاقة الاشتراطية ستكون صحيحة كذلك، كما يتبين من قيمة الصدق المسندة إلى [أ] وقيمة الصدق المسندة إلى [ب]:

(46) أ. ¬ أ ⊃ب.

ب. ¬ أ = 0 (كاذبة).

ج. ب= 1 (صادقة).

ويفترض تون فان دايك أن أية قضية مركبة مربوطة برابط الوصل أو الفصل أو الشرط يتم تقييمها في ضوء نمطين من المعايير:

- **معيار منطقي**: وهو معيار يتعلق بفحص خاصية صدق القضايا. ويتيحهذا المعيار إمكانية تقييم القضية المربوطة (بواسطة رابط الفصل مثلا) بإسناد قيمة الصدق المرموز لها بـ[1] أو قيمة الكذب المرموز لها بـ[0] إلى مقدَّم القضية المركبة (المفصول الأول) ثم إلى تاليها (المفصول الثاني). وفي ضوء ذلك، تسند قيمة إلى القضية المركبة (المفصولة) ككل.

(48) **تقييم القضية المفصولة: الدالة 1:**

يكون تقييم الدالة: ت+ ((["أ] أو [ب])، عي، متي) = 11 إذا وفقط إذا:

- يكون تقييم الدالة ت+ (["أ]، عج، متي) = 11 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 10، أو
- يكون تقييم ت+ ([ب]، عك، متي) = 11، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ (["أ]، عك، متي) = 10 و
- كان العالم عج ≠ عك، عي ~ رك عج، وكان عي ~ رك عك وكان عج ر عك.

(49) **تقييم القضية المفصولة: الدالة 2:**

يكون تقييم الدالة: ت+ ((["أ] أو [ب])، عي، متي) = 10 إذا وفقط إذا:

- يكون تقييم الدالة ت+ (["أ]، عج، متي) = 11 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 11، أو
- يكون تقييم ت+ ([ب]، عك، متي) = 10، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ (["أ]، عك، متي) = 10 و
- كان العالم عج ≠ عك، عي ~ رك عج، وكان عي ~ رك عك وكان عج ر عك.

(50) **تقييم القضية المفصولة: الدالة 3:**

يكون تقييم الدالة: ت+ ((أ] أو [ب])، عي، متي) = 01 إذا وفقط إذا:

- يكون تقييم الدالة ت+ ([أ]، عج، متي) = 01 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 00، أو
- يكون تقييم ت+ ([ب]، عك، متي) = 01، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([أ]، عك، متي) = 00 أو
- يكون تقييم الدالة ت+ ([أ]، عج، متي) = 11 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 00، أو
- يكون تقييم ت+ ([ب]، عج، متي) = 11، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([أ]، عج، متي) = 00، و
- كان العالم عج ≠ عك، عي ~ رك عج، وكان عي ~ رك عك وكان عج ر عك.

(51) **تقييم القضية المفصولة: الدالة 4:**

يكون تقييم الدالة: ت+ ((أ] أو [ب])، عي، متي) = 00 إذا وفقط إذا:

- يكون تقييم الدالة ت+ ([أ]، عج، متي) = 01 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 01، أو
- يكون تقييم الدالة ت+ ([ب]، عك، متي) = 00، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([أ]، عك، متي) = 00 أو
- يكون تقييم الدالة ت+ ([أ]، عج، متي) = 11 إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([ب]، عج، متي) = 01، أو
- يكون تقييم الدالة ت+ ([ب]، عك، متي) = 10، إذا وفقط إذا كان تقييم الدالة ت+ ([أ]، عك، متي) = 00، و
- كان العالم عج ≠ عك، عي ~ رك عج، وكان عي ~ رك عك وكان عج ر عك.

خلاصات البحث:

لقد طورنا في هذا البحث مقاربة دلالية ومنطقية للروابط عموما ولروابط الفصل خصوصا. وهي مقاربةتستند في خلفياتها المعرفية إلى المنطق والدلالة المشروطة بالصدق والمعطيات التداولية. وفي سياق ذلك:

- أبرزنا أن القضية المفصولة بالرابط [أو] أو [إما] في اللغات الطبيعية تقتضي أن يكون مفصول واحد صادقا على الأقل وعلى الأكثر في العالم الممكن نفسه، لأن صدق أحدهما يقتضي كذب الآخر؛
- بيَّنا أن السلوك الدلالي والمنطقي الذي تبديه روابط الفصل في اللغات الطبيعية تباين سلوك هذه الروابط في النظام المنطقي، بفعل خاصية الغنى وخاصية الالتباس اللتين تميزان الروابط الطبيعية؛
- كشفنا عن التمايز الكامن بين الفصل الحصري والفصل الاشتمالي؛
- يقتضي الفصل الحصري أن تكون قضية واحدة صادقة على الأقل وعلى الأكثر في فاصل زمني معين وأن يعتقد المتكلم بتحقق واقعة من الواقعتين، وليس هما معا؛
- يستلزم الفصل الاشتمالي إمكانية صدق أكثر من قضية وتحقق الواقعتين في فاصلين زمنيين مختلفين وأن يعتقد المتكلم أن القضية الأولى تتحقق في عالم واقعي وأن القضية الثانية تتحقق في عالم بديل؛
- رصدنا الفروق الدلالية والمنطقية الناشئة بين القضايا المفصولة التي تعبر عن الشرط المنفي دون اقتضاء وبين القضايا المفصولة التي تدل على الشرط والاقتضاء معا.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980.

ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دون تاريخ.

ابن هشام الأنصاري: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.

ابن يعيش موفق الدين النحوي: **شرح المفصل للزمخشري**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001.

الأرذبيلي جمال الدين: **شرح الأنموذج في النحو للزمخشري**، تحقيق وتعليق حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، دون تاريخ.

الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: **معاني الحروف**، تحقيق عرفان حسونة، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2005.

الرواعي عبد الصمد (2018): "**روابط الوصل: مقاربة دلالية منطقية**"، مقال منشور ضمن أعمال الندوة الدولية الثانية المعنونة بـ"تخطيط متن اللغة العربية، الواقع والآفاق"، إعداد وتنسيق أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، ص ص361-384.

الرواعي عبد الصمد (2015): **التمثيل المنطقي للزمن ضمن أسماء الحدث، ضمن كتاب جماعي معنون بـ"دراسات في الدلالة العربية المقارنة"**، إعداد وتنسيق محمد غاليم، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، سلسلة تطوير اللغة العربية، رقم 2، ص ص133-155، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

الرواعي عبد الصمد (2012): التسوير والتأويل، مقال منشور ضمن **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة شعيب الدكالي، العدد 13، ص ص29-52، الجديدة.

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق: **حروف المعاني**، تحقيق توفيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1986.

الزمخشري جار الله: الأنموذج في النحو، 1999.

المرادي الحسين بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ونديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992.

المالقي أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، ط3، 2002.

المراجع الأجنبية:

Aloni Maria (2018): FC disjunction in state-basedsemantics, **http://maloni.humanities.uva.nl/resources/draft-nyu(revised).pdf, pp 1-23.**

Aloni Maria (2016): **Disjunction,https://plato.stanford.edu/entries/disjunction.**

Aloni Maria and Dekker Paul (2016): **The Cambridge Handbook of FormalSemantics, Cambridge UniversityPress.**.

Asher Nicholas (2016): **DiscourseSemantics, in "The Cambridge Handbook of FormalSemantics", edited by Aloni Maria and Dekker Paul**, Cambridge UniversityPress, pp 106-129.

bluhdornHardarik (2008): **On the Syntax&Semantics of sentence Connectives**, Institut für Deutsche Sprache, Mannheim.

Carney James (1970): **Introduction to Symboliclogic**, Englewood Cliffs, New Jersey.

De Stewart Henriette (2016): **Negation,in "The Cambridge Handbook of FormalSemantics", edited by Aloni Maria and Dekker Paul**, Cambridge UniversityPress, pp 467-489.

Haspelmath Martin (2007): **Coordination, in « LanguageTypology and syntactic description, volume II ,Complex Constructions**, Cambridge UniversityPress, Cambridge, pp 1-51.

HerburgerElena (2016): Disjunctionunder if. https://www.xprag.de/wp-content/uploads/2015/08/DisjunctionDayshandout.pdf, 1-15.

Howson Colin (1997): **LogicwithTrees, An Introduction to symboliclogic, Routledge**, New York.

Jennings. R.E (1996): **The meanings of Connectives**, Simon Fraser University.

MauriCaterina &Van der Auwera Johan (2012):**connectives, in Keith Allan and KasiaJaszczolt, The Cambridge handbook of Pragmatics**, pp 377-402, Cambridge UniversityPress, Cambridge.

Partee H. Barbara (2016): **FormalSemantics, in "The Cambridge Handbook of FormalSemantics"**, edited by Aloni Maria and Dekker Paul, Cambridge UniversityPress, pp 3-32.

Seuren Pieter (2010): **The Logic of Language, Languagefromwithin**, Oxford UniversityPress, New york.

SchlenkerPhillipe (2016): **The Semantics- Pragmatics Interface, in "The Cambridge Handbook of FormalSemantics"**, edited by Aloni Maria and Dekker Paul, Cambridge UniversityPress pp 664-727.

Van DijkTeun (1977): **Text&Context, Explorations in the Semantics& Pragmatics of Discourse**, Longman Linguistics Library, New york.